معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

إليزا كافاتورتا
حنين غزاونة
لوكا أندرياني

2009

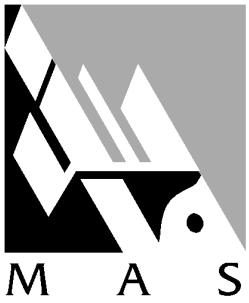

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دراسات حول
رأس المال الاجتماعي
في الأراضي الفلسطينية

إليزا كافاتورتا
حنين غزاونة
لوكا أندريانـــي

2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليلة، نعمان كنفاني (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2009 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دراسات حول
رأس المال الاجتماعي
في الأراضي الفلسطينية

إليزا كافاتورتا
حنين غزاونة
لوكا أندريانـــي

2009

دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

الباحثون: إليزا كافاتورتا: طالبة دكتوراه، جامعة لندن, وباحثة زائرة في ماس.
حنين غزاونة: باحثة مشاركة، معهد ماس.
لوكا أندريانـــي: طالب دكتوراه، جامعة لندن.

المراجعة والتقييم: نعمان كنفاني، مدير عام المعهد.

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2009
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

اقتنص الاقتصاديون فكرة أهمية الروابط الاجتماعية في تطور الدول من علم الاجتماع. وأطلق الاقتصاديون على هذا اسم " رأس المال الاجتماعي". ولا يخفى مغزى كلمة "رأس المال" فـــي هذا السياق، إذ أن مراكمة رأس المال، سواء كان بشكله المادي أو البـــشري أو الاجتمـــاعي، يسرّع النمو ويطّور مستوى الحياة. وصاغ الاقتصاديون فكرة أن رأس المال الاجتماعي يـــؤثر بشكل ايجابي على الفعالية الاقتصادية. وركزوا بشكل خاص على عامل "الثقـــة" بـــين أفـــراد المجتمع، وهو احد مظاهر رأس المال الاجتماعي، ودورها في تقليص تكاليف الإنتاج والتبادل. كما جرى التركيز على دور الشبكات والروابط الاجتماعية الاختيارية والأعمال التطوعية فـــي دعم الحوكمة وتقليص كلف الرعاية الاجتماعية وكلف المحاكم وحفظ الأمن.

واقتضى هذا من الاقتصاديين الابتعاد قليلاً عن مفهوم العميل الاقتصادي الـــواعي والعقلانـــي الذي لا هدف له سوى مصالحه الشخصية الأنانية. إذ أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعترف ضمنياً بأن الأفراد يبذلون جهداً وينفقون موارداً لصالح المجتمع والجماعة ولـــيس لمـــصلحتهم الشخصية فقط.

ولكن الاقتصاديين، كالعادة، لا يكتفون بصياغة ملاحظات عامة تقول أن رأس المال الاجتماعي يؤثر على الفعالية الاقتصادية. إذ أنهم يرغبون أولاً بالبرهنة على ذلك الادعاء تجريبيـــاً، كمـــا يرومون إلى جعل مفهوم رأس المال الاجتماعي مفهوماً عملياتياً يمكن اســـتخدامه لأغـــراض التحليل ووضع السياسات. وأول خطوة على هذا الطريق تتطلب قياس رأس المال الاجتمـــاعي وإعطاءه وزناً معيناً، ليس فقط لدراسة تحولاته عبر الزمن، ولكن أيضا لمقارنة مـــستواه بـــين الفئات الاجتماعية المختلفة وفي الأنحاء الجغرافية المختلفة وبين الدول ذاتها.

وعلى الرغم من التحذير الذي أطلقه الاقتصادي كينيث ارو (جائزة نوبل فـــي الاقتـــصاد فـــي 1972) والذي قال فيه أن "فكرة القياس الكمي للعلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون فخاً ومطلباً صعب المنال. وأنه من الأفضل، عوضاً عن التفكير بالأمر كمياً، التفكير بالعلاقات الاجتماعية على أنها شبكات قائمة بشكل مسبق، والسعي إلى إقحام مشاريع التطـــوير الجديـــدة لتتكامـــل

معها"[1]، إلا أن جهود الاقتصاديين لقياس رأس المال الاجتماعي لم تتوقف. ولقد أدلينا في معهد ماس بدلونا أيضا وقمنا، في العام 2007، بقياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. وتم هذا عبر تجميع أجوبة عينة مكونة من 2508 شخص من الضفة الغربية وقطاع غزة على 26 سؤال تشي بشبكة علاقاتهم الاجتماعية والأسرية وبنشاطاتهم المجتمعية ومشاركتهم السياسية.

تسعى الدراستان اللتان يضمهما الكتاب الذي بين أيدينا إلى السير خطوة ابعد. إذ في حين تم في الدراسة السابقة استخلاص مؤشر موحد لرأس المال الاجتماعي في الضفة والقطاع، مؤشر مركّب من كافة الأجوبة على 26 سؤال، قام الباحثون الآن بتقسيم الأجوبة إلى مجموعتين لاستخلاص مؤشرين متباينين لرأس المال الاجتماعي، أولهما ترابطي (Bonding) وثانيهما تجسيري (Bridging). المؤشر الترابطي يعكس قوة العلاقات الأسرية بينما التجسيري يعكس علاقات المواطنة. توصلت الدراسة الأولى من الدراستين الحاليتين إلى أن رأس المال الترابطي أقوى من التجسيري في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وان بناء مجتمع مدني حيوي يتطلب تقوية رأس المال الاجتماعي التجسيري. أما الدراسة الثانية تسعى إلى دراسة اثر رأس المال الاجتماعي الترابطي على دعم الأمن الغذائي في الضفة الغربية.

أود هنا أن الفت النظر إلى أن النص العربي للدراستين هو نص مختصر يتجنب التفصيلات التقنية، وان النص الانجليزي يشتمل على شرح أوفى. كما أود أن أشير إلى أن هاتين الدراستين هما جزء من برنامج البحث الذي يقوم به معهد ماس عن رأس المال الاجتماعي وان هذا البرنامج يتم تمويله من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

نعمان كنفاني
المدير العام

[1] Kenneth Arrow: Observation on Social Capital. In eds. P. Dasgupta & I. Sergeldin: *Social Capital- A Multifaceted Perspective*. The World Bank, 2000.

المحتويـــــات

رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري **1**

1- المقدمة 3
2- بيانات ومؤشرات رأس المال الاجتماعي 13
3- التحليل التجريبي 15
4- نتائج وتوصيات 23

الأمن الغذائي ودور الشبكات الاجتماعية في الضفة الغربية **25**

1- مقدمة 27
2- مراجعة الأدبيات 29
3- المنهجية: منهج متعدد المستويات 37
4- النتائج والتوصيات 41

رأس المال الاجتماعي الترابطي
ورأس المال الاجتماعي التجسيري

1- المقدمة

بات مفهوم رأس المال الاجتماعي مفهوماً محورياً في العلوم الاجتماعية. وهناك الآن أدبيات كثيرة تحاول تعريف وقياس رأس المال الاجتماعي. أحرز مفهوم رأس المال الاجتماعي شهرة كبيرة مع نشر كولمان (Colman, 1988) دراسته عن الروابط العائلية وأثرها على التعليم. وكذلك دراسة بوتنام (Putman, 1993) الشهيرة عن مشاركة السكان في النشاطات المجتمعية في إيطاليا. ولقد تركت دراسة بوتنام أثراً كبيراً في الوسط الأكاديمي، حيث أنه قدم فكرة "أن العوامل التي تميز التنظيمات الاجتماعية مثل الثقة والعادات وشبكات العلاقات الاجتماعية يمكن أن تؤثر إيجابياً على الفعالية الاقتصادية للمجتمع" (Putman, 1993:167).

ومنذ ذلك الحين نشأت الفكرة التي تقول أن التواصل المستمر والعلاقات بين الأفراد تمثل رصيداً هاماً للمجتمع. وتبحث الأدبيات في أثر رأس المال الاجتماعي على جوانب مختلفة؛ تتراوح بين أثر رأس المال الاجتماعي على الفقر (Moser، 1997)، والتشغيل (Sabatini, 2005)، وعلى الرخاء الاقتصادي (Rubio، 1997)، وعلى بناء السلام (Campbell 2008، Schafft 1998، Varshner 2000).

وتشير الملاحظات التجريبية أن رأس المال الاجتماعي يؤثر على المجتمع عبر قنوات مختلفة منها الاقتصاد والحوكمة (Knack and Keefer, 1997; Woolcock, 2002; Putnam, 1993). وإن العلاقات الاجتماعية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على المجتمع المدني. ويتضح هذا خصوصاً عند ملاحظة أن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تمثل أداة للجذب الاجتماعي أو الطرد الاجتماعي. والتحدي هنا هو تعريف الشروط التي يتولد تحتها رأس المال الاجتماعي الإيجابي، واستغلالها لتقوية قدرة المجتمعات على الاستمرار والنجاح.

توفر الأراضي الفلسطينية المحتلة أرضية خصبة لاستكشاف مفهوم رأس المال الاجتماعي كوسيط لبناء مجتمع مدني حيوي وناجح، وعلى ضوء هدف بناء دولة فلسطينية مستقلة فإن رأس المال الاجتماعي في فلسطين يمكن استغلاله بطبيعته الإيجابية لتعزيز مسار بناء الدولة وتقوية التعاون المدني وفتح المجال أمام الرخاء الاقتصادي.

تسعى هذه الورقة إلى البحث في كيفية انطباق مفهوم رأس المال الاجتماعي على الأراضي الفلسطينية، وإلى تعريف الأبعاد المختلفة التي يتبلور فيها رأس المال هذا. ونقصد هنا بعدي رأس المال الاجتماعي: رأس المال الاجتماعي الترابطي (العائلي) ورأس المال الاجتماعي التجسيري (Bonding and Bridging Social Capital). ويتمثل رأس المال الاجتماعي الترابطي في العلاقات العائلية الوثيقة والعلاقات "القوية" بين الناس ذوي الصفات المشتركة (عائلة واحدة، حمولة واحدة). ورأس المال هذا موجود داخل العائلات أو داخل مجموعات صغيرة مغلقة تتشارك في الخلفيات وأفق المعلومات وغيرها. أما رأس المال الاجتماعي التجسيري فانه يعبر عن علاقات أقل كثافة وقوة كما يحدث بين زملاء العمل (علاقات التجارة والأعمال) والصداقات بين مجموعات عرقية مختلفة. رأس المال الاجتماعي التجسيري يتطور بين أفراد ذوي خلفيات مختلفة وذي مشارب معلوماتية متباينة.

ونطور في هذه الدراسة مقياساً لكل من رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري، كما نختبر أثر ذلك على بناء الثقة والسلوكيات المدنية[2]. إن دراستنا على عكس الدراسات التجريبية الأخرى (Knack and Keefer, 1997)، لا تعتبر الثقة والسلوك المدني دلائل لرأس المال الاجتماعي ولكنها تعتبرهما نتاجاً له. تتوصل دراستنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن رأس المال الاجتماعي التجسيري يساعد على مزيد من الثقافة المجتمعية المدنية والثقة المجتمعية، ويدلل التحليل على أن الأراضي الفلسطينية تعاني من نقص في مخزون رأس المال الاجتماعي التجسيري

[2] لمعرفة أثر كل من رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري على بناء الثقة والسلوكيات المدنية، راجع النسخة الإنكليزية من الورقة.

مقارنة مع رأس المال الاجتماعي الترابطي. وعلى ذلك فيجب تطبيق سياسات تهدف إلى تحفيز وتقوية رأس المال الاجتماعي ذو الطبيعة التجسيرية، بحيث يتكامل بناء مؤسسات الدولة المستقلة مع مراكمة مخزون أكبر من رأس المال الاجتماعي التجسيري.

تتكون الدراسة من أربع فقرات: سنقوم في الفقرة الأولى بتقديم إطار الدراسة ومناقشة الأدبيات ذات العلاقة. في الفقرة الثانية سنقدم البيانات وسلاسل مؤشرات رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. في الفقرة الثالثة سنحلل البيانات تجريبياً وسنناقش التباين في مخزون رأس المال الاجتماعي ببعديه الترابطي والتجسيري وآثارهما. وسيتم عرض النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة في الفقرة الرابعة.

1-1 رأس المال الاجتماعي البنيوي مقابل المدرك

يفصّل أكثر التعريفات كمالاً لرأس المال الاجتماعي بين نوعين من أنواع رأس المال هذا: رأس المال الاجتماعي البنيوي، ورأس المال الاجتماعي المدرك (Grootaert and Bastelaer, 2002). ويمكن لهذين النوعين الأساسيين من رأس المال الاجتماعي أن يتراكما على ثلاثة مستويات؛ المستوى الجزئي، والمستوى المتوسط، والمستوى الكلي. ويعرض الشكل 1 صورة بيانية لتعريف رأس المال الاجتماعي. يتمثل رأس المال الاجتماعي البنيوي في المؤسسات والشبكات الاجتماعية، أما رأس المال الاجتماعي الإدراكي فإنه يتمثل بالانطباعات والعادات والقيم المشتركة وما شابه. وكما يوضح الشكل يمكن دراسة هذه على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية.

هناك بالتأكيد علاقات تبادلية بين هذين الشكلين من أشكال رأس المال الاجتماعي. وتقترح الأدبيات إلى أن العادات الاجتماعية والثقة هي نتاج لرأس المال الاجتماعي البنيوي. وبحسب دالوف وفاشمب (Durlauf وFachamps، 2004) فإن القيم المشتركة والثقة والعادات تنشأ من الروابط وشبكات العلاقات غير الرسمية. ويستنتج هذان المؤلفان أن دراسة رأس المال الاجتماعي يجب أن تبدأ من دراسة هذه الشبكات.

شكل 1: أشكال ومستويات رأس المال الاجتماعي

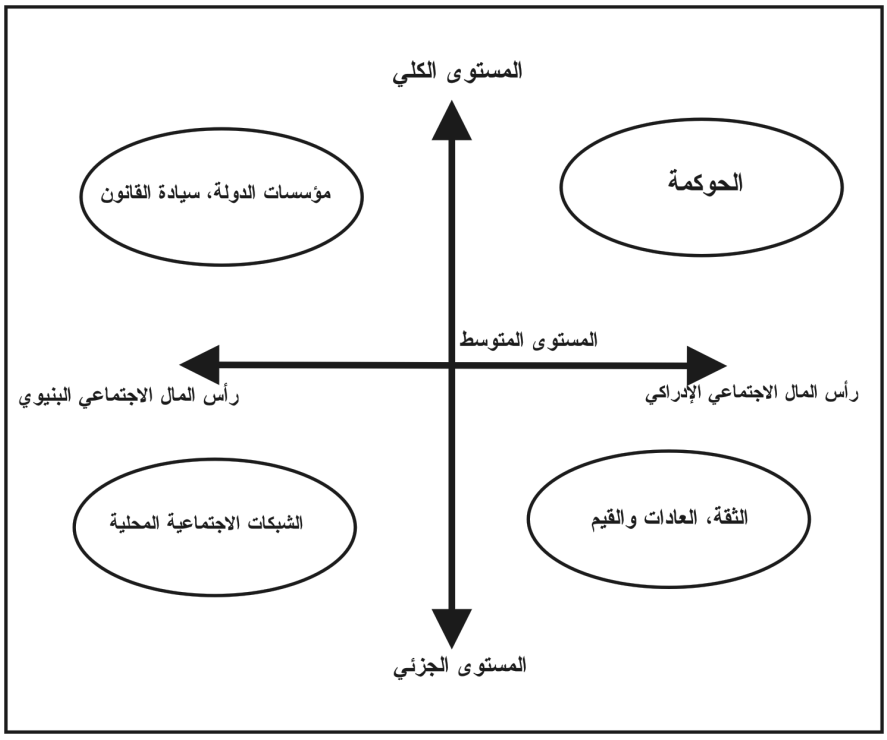

المصدر: Grootaert and Bastelaer, 2002

ويقترح بوتنام (Putman, 1993) أن هناك خوارجية (Externalities) إيجابية يمكن أن تنشأ من العادات والثقة. إن درجة تطور الروابط الاجتماعية والشبكات غير الرسمية تحدد درجة الثقة والتعاون في المجتمع. والأشخاص المتورطون في هذه الشبكات يثقون ببعضهم البعض وهذا يمكن أن يؤدي إلى سلوك مدني (Civic) أكثر تطوراً. هناك نقاش في الأدبيات عن العلاقة بين الشبكات الاجتماعية والثقة، وعلى الرغم من أن معظم الكتاب يقرون بالآثار الإيجابية للعضوية في الشبكات الاجتماعية إلا أن أولسن (Olson, 1982) يحاجج بأن الشبكات الاجتماعية تشجع النشاطات الريعية والسعي وراء الريع وهو ما يقلل من أي أثر إيجابي لها.

إن رأس المال الاجتماعي البنيوي (المتمثل في الشبكات الاجتماعية) أكثر قابلية للتحليل التجريبي لأنه أكثر ملائمة للقياس بالمقارنة مع رأس المال الاجتماعي الإدراكي. إن التأكيد على دور الشبكات الاجتماعية جلي في الأدبيات. بوتنام (Putnam, 2000) يقول مثلاً "إن الفكرة الرئيسية في نظرية رأس المال الاجتماعي هي أن الشبكات الاجتماعية لها قيمة". ويقدم البحاثة من المبادرة الكندية لبحوث السياسات (PRI, 2005) أن جعل رأس المال الاجتماعي ظاهرة مجسدة في شبكات اجتماعية يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً للسياسات العامة. ويقدم سباتيني (Sabatini, 2005) مثالاً آخر يقاس فيه رأس المال الاجتماعي من خلال الشبكات الاجتماعية ويعتبر فيه الثقة ظاهرة عارضة ناشئه عن رأس المال الاجتماعي.

وبالمجمل، فإن التركيز على رأس المال الاجتماعي البنيوي (المتمثل في الشبكات الاجتماعية) لا يقلل من أهمية رأس المال الاجتماعي كمفهوم مركزي.

1-2 رأس المال الاجتماعي الترابطي مقابل رأس المال الاجتماعي التجسيري

يلقي بوتنام (Putnam, 2000) الضوء على أهمية التمييز بين نوعي رأس المال الاجتماعي؛ الترابطي والتجسيري عند تعريف رأس المال البنيوي القائم على الشبكات الاجتماعية. ويدلل رأس المال الاجتماعي الترابطي على العلاقات بين الناس الذين يعرفون بعضهم بعضاً بشكل جيد. ويتولد رأس المال هذا النوع من داخل الأسرة. ولكن من الممكن أن يشتمل أيضاً على الأصدقاء المقربين والجيران بحسب سباتيني (Sabatini, 2008). وتتوافق هذه العلاقات مع ما أسماه غرانوفتر (Granovetter, 1973) "بالروابط القوية". أما رأس المال الاجتماعي التجسيري، فإنه يشير إلى "الروابط الضعيفة" بين الناس ذوي خلفيات مختلفة. ويشير مصطلح التجسير إلى القدرة على بناء "جسور" تربط قطاعات المجتمع البعيدة عن بعضها البعض.

ولكل من رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري آثار مختلفة. إذ أن الأدبيات تدعم الرأي القائل بأن لرأس المال الاجتماعي التجسيري عدد من الآثار الخوارجية الإيجابية (Positive externalities)، إذ أن رأس المال الاجتماعي التجسيري يقلل من كلفة نقل المعلومات ومن مشكلة عدم توفرها أو اختلافها. كما أنه يبني الثقة والمشاركة المدنية، ويسهل العمل الجماعي. ولقد توصل كل من وولكوك (woolcock, 1998) ونارايان (Narayan, 1999) إلى فكرة التكامل بين أداء الدولة الجيد وبين وجود مستوى مرتفع من رأس المال الاجتماعي التجسيري. وتركز أدبيات علم الاجتماع على الآثار الإيجابية لرأس المال الاجتماعي التجسيري في حل النزاعات بحسب شافت وفارشني (shaft، 1998؛ Varshney، 2000)، كما يؤدي رأس المال الاجتماعي التجسيري إلى تنمية الثقة والسلوك التعاوني في المجتمع بحسب ستوللي (Stolle, 1998). كما ويتيح رأس المال الاجتماعي التجسيري سهولة تأسيس المشاريع الإنتاجية وخلق فرص العمل مما يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي بحسب غرانوفتر (Granovetter,1995).

ومن جهة أخرى، فإن رأس المال الاجتماعي الترابطي يخلق دوائراً اجتماعية مغلقة ويخفض من درجة المسج الاجتماعي خارج هذه الدوائر. كما يقلص نشر المعلومات وتأسيس شبكات الروابط الاجتماعية الواسعة، الأمر الذي يسهل السعي وراء الريع والسلوكيات المرتكزة على المصالح الذاتية (Beugelsdijk & Smulders, 2004; Sabatini, 2005; PRI, 2005). وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الإقصاء والطائفية (Rubia,1997). ولكن هذا لا يعني إنكار الدور الهام الذي تلعبه العلاقات الترابطية داخل المجتمع. إذ أن رأس المال الاجتماعي الترابطي يؤدي خدمات ثمينة (مثلاً المساعدات المادية بين أفراد العائلة الواحدة عند الطوارئ) خصوصاً في الأوساط الفقيرة كمواجهة العوز (Parker، Kozer 1998). ولكن وعلى الرغم من الدور الهام الذي يلعبه رأس المال هذا، إلا أن هذه المنافع التي تنشأ من تقوقع المجموعات على ذاته قد تكون محدودة وذات آثار عكسية على الأفراد الذين لا ينتمون لها، لا بل آثار سلبية على المجتمع ككل.

وباختصار، فإن الأدبيات تقول بأن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يكون مكسباً كما يمكن أن يكون عبئاً (Campbell, 2008). ومن حسن الحظ أن تركيبة شبكات العلاقات البشرية ليست جامدة، مما يتيح الفرصة أمام أصحاب القرار للعمل على تعزيز الأوجه الإيجابية لرأس المال الاجتماعي والحد من مظاهره السلبية.

3-1 رأس المال الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

تؤكد الدراسات الحالية على أن هناك صلة وثيقة بين الشبكات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، خصوصاً حيث تكون هذه الشبكات قوية. والعالم العربي هو مثال على هذا. وهو ما يعني أن الفهم الأفضل لدور وأثر شبكات العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية، بما فيها المجتمع الفلسطيني، مهم للغاية.

من المعروف أن الثقافة العربية ثقافة جمعية وليست فردية، وأن فكرة العائلة في المجتمع العربي تمتد خارج الأسرة النواة، التي تتكون من الأبوين والأبناء. كما تتم المحافظة على العلاقات الوثيقة أيضاً بين أعضاء العائلة الموسعة (الحمولة)، ولا يزال مفهوم القرابة يحتل موقعاً مركزياً، حيث تبقى الأسرة أهم نواة للمجتمع ويتم تحديد هوية الفرد بالعائلة التي ينتمي لها. وبالمقارنة مع المجتمعات ذات الثقافة الفردية فإن مفهوم الأسرة هناك يشير إلى عائلة أصغر كما أن الروابط داخل هذه الأسرة أكثر تحرراً.

تلعب الأسرة والروابط القوية في الأراضي الفلسطينية دوراً مركزياً في التأقلم مع ومواجهة الاضطرابات السياسية، والاحتلال الإسرائيلي، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتردية. وبالرغم من مواجهة الفلسطينيين ظروفاً صعبة للغاية، فإن قدرة التكيف الاجتماعي لدى الفلسطينيين جديرة بالملاحظة. وقد أشارت دراسة للبنك الدولي عام 2003 إلى هذا بجلاء: " من الجدير بالملاحظة بقاء المجتمع الفلسطيني متماسكاً بالرغم من العنف والمصاعب الاقتصادية والإحباط اليومي والعيش تحت نظام منع

التجول والإغلاقات، إذ ما زال الإقراض والمشاركة منتشر بشكل واسع بين العائلات التي بقيت بغالبيتها محافظة على حيويتها وتماسكها. ولقد تمكن المجتمع الفلسطيني من التعايش مع مستويات من البطالة التي كان يمكن أن تدمر العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية". ولقد تبع ذلك التأكيد والإقرار بأهمية العائلة كشبكة أمان في مواجهة المصاعب الاقتصادية في دراسات لاحقة للبنك الدولي (انظر مثلاً دراسة العام 2004).

هذا وقد تزايدت قوة الشبكات الاجتماعية غير الرسمية كنتيجة للوضع السياسي الذي يواجهه الفلسطينيون. وكان النقيب (2006) من بين من تطرق لأهمية الشبكات الاجتماعية غير الرسمية بين الفلسطينيين كرأس مال اجتماعي، وهي الشبكات التي نتجت عن المقاومة المشتركة للاحتلال الإسرائيلي. ولقد صاغ الفكرة التي تقول بأن رأس المال الاجتماعي يعمل كبديل لفشل آليات السوق وفشل الدولة.

إن الإقرار بأهمية مفهوم رأس المال الاجتماعي ليس جديداً في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. فقد قام نصر وهلال (2007) بأول محاولة لقياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. ولقد تبنت دراستهما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD,2001) القائل بأن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد يمثل الشبكات الاجتماعية والعادات والقيم والمفاهيم المشتركة التي تسهل التعاون داخل المجموعات المختلفة وفيما بينها. وقام الباحثان بتصميم استبانه مسحية ترصد الأبعاد المتعددة لمفهوم رأس المال الاجتماعي. وتعتبر مساهمتها لافتة للنظر من حيث أنها أشارت إلى الأبعاد المتعددة لهذا المفهوم. ولقد حددت دراسة نصر وهلال ستة أبعاد لرأس المال الاجتماعي وهي: الثقة في المؤسسات السياسية، المشاركة المدنية والسياسية، القيم السلوكية، الثقة في المنظمات المحلية والدولية، المشاركة في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، والعادات الاجتماعية. كما حددت التباينات عبر المناطق الجغرافية وبحسب الخصائص الديمغرافية.

إن تعريف رأس المال الاجتماعي كما حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير، وكما طبقه نصر وهلال في دراستهما، يتبنى مفهوماً واسعاً لرأس المال الاجتماعي يشتمل على الثقة، والقيم، والعادات، والآراء، والشبكات، وهو ما يتيح إمكانية استخدام متغيرات عديدة كتعريف لرأس المال الاجتماعي. ويعتبر هذا المنهج جذاباً بسبب شموليته وتنوعه، إلا أن هذا الأمر له كلفته، حيث أن تبني تعريف واسع جداً عادة ما يكون على حساب الدقة ويواجه خطر الوقوع في شرك العمومية التي تقول كل شيء ولا شيء في آن واحد (PRI, 2005). الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبياً على ملائمة وفائدة مفهوم رأس المال الاجتماعي.

لا يلتفت مقياس رأس المال الاجتماعي الذي طوره نصر وهلال في دراستهما إلى أهمية التمييز بين بعدي رأس المال الاجتماعي: الترابطي والتجسيري. إن دراستنا الحالية تهدف إلى السير في طريق قياس نوعي رأس المال الاجتماعي وإلى التدليل على أهمية الترابط والتجسير كبعدين لرأس المال الاجتماعي في السياق الفلسطيني.

تواجه فلسطين تحدياً أساسياً يتمثل في توفير الشروط اللازمة لبناء الدولة في مواجهة الكثير من القيود والمعيقات السياسية. إن الطريقة التي يتم بها ارتباط وتواصل الجماعات مع بعضها البعض، كتعبير عن رأس المال الاجتماعي بينها، يؤثر على علاقتها بالدولة كما يقترح ولكوك ونارايان (Woolcock and Narayan, 2000). إن وجود وتكون رأس مال اجتماعي بطبيعته التجسيرية أمر أساسي ومكمل للجهود السياسية في مسار بناء دولة قابلة للحياة، حيث أن تشكيل شبكات اجتماعية تتجاوز العائلة والأصدقاء المقربين يسهل بناء العقد الاجتماعي اللازم لقيام الدولة. هذه الدراسة هي المحاولة الأولى لاختبار مدى ملائمة وأهمية بعدي رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري في الأراضي الفلسطينية.

2- بيانات ومؤشرات رأس المال الاجتماعي

نستخدم في هذه الدراسة بيانات المسح التي تم جمعها عام 2007 من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، والتي تمت معالجتها لأول مرة في دراسة نصر وهلال 2007. علما بأنه قد تم إجراء ذلك المسح على عينة من 2508 شخص يمثلون سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتكون المسح من 26 سؤالاً حول المشاركة السياسية المدنية والمهنية، وحول الانخراط في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، والثقة بالمؤسسات والأفراد، والقيم المشتركة والمواقف من القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة.

قمنا في الدراسة الحالية باستخلاص 14 مؤشر مركب لرأس المال الاجتماعي من الأسئلة الستة والعشرين التي تضمنها المسح الذي أجراه ماس في 2007. هذه المؤشرات الـ 14 مذكورة في الصندوق رقم 1. وتعكس هذه المؤشرات المظاهر المختلفة لرأس المال الاجتماعي. وتشكل هذه المؤشرات الأربعة عشر المتغيرات التي سوف نستخدمها في التحليل التجريبي في الجزء الثالث من الدراسة.

يختلف نهج حساب رأس المال الاجتماعي في هذه الدراسة عما اتبعه نصر وهلال في دراستهما (2007). حيث قاما بتطبيق عملية تحليل المكونات الأساسية (Principal Component Analysis PCA) على أسئلة المسح كل على حدة. أما مجموعة المؤشرات المقدمة في هذه الدراسة فإنها تهدف إلى التقاط مناح معينة من رأس المال الاجتماعي مثل الارتباطية (associationalism).[3]

[3] قد يساعد تقديم مثال هنا على التوضيح: إن السؤالين "هل أنت عضو في ناد رياضي؟" و"هل أنت عضو في أية مؤسسة ثقافية؟" هما متغيران مختلفان في دراسة نصر وهلال (2007)، بينما نهجنا في هذه الدراسة هو تجميع هذه الأسئلة تحت "نشاط واحد متعلق بالجمعيات" كمتغير واحد، لأن اهتمامنا هو موقف الناس من الموضوع وبالتالي فإن نوع الجمعية لا قيمة له في هذه الحالة.

صندوق رقم 1: مؤشرات رأس المال الاجتماعي

1. مؤشر المشاركة في نشاط الجمعيات (AA).
2. مؤشر الزيارات العائلية (Famvisit).
3. مؤشر الاتصالات (الهاتفية) بالعائلة (Famcalls).
4. مؤشر زيارات الأصدقاء (frvisit).
5. مؤشر الاتصالات (الهاتفية) مع الأصدقاء (Frcalls).
6. مؤشر دعوة الأصدقاء (Frinvite).
7. مؤشر الانضمام إلى ديوان الحمولة (Clan).
8. مؤشر حضور اجتماعات نشاطات مجتمعية (Commeetings).
9. مؤشر الثقة بشكل عام (gt).
10. مؤشر الثقة بالمؤسسات (it).
11. مؤشر التعاون المدني (Civic).
12. مؤشر الاحتجاجات والمشاركة بالمظاهرات السياسية (Protest).
13. مؤشر المواقف من التطوع والتبرع (Giving).
14. مؤشر المواطنة (Citizenship).

ملاحظة: للاطلاع على طريقة استخلاص المؤشرات الـ14 هذه، يرجى مراجعة النسخة الانكليزية من البحث.

هناك نواقص تحول دون الاستفادة بشكل أمثل من هذه المؤشرات. إذ لا توفر أسئلة الاستبيان معلومات كافية عن نوعية الشبكات الاجتماعية التي ينتمي لها الأفراد. وبالتالي لا نستطيع الاستدلال عن درجة الإشباع أو الرضى التي توفرها هذه الشبكات. أيضاً ليس لدينا معلومات عن طول الوقت الذي قضاه كل مبحوث في وسط ما، فقد يكون المبحوث الذي انتقل من منطقته الأصلية إلى منطقة أخرى قد عدّل من هيكل شبكاته وعلاقاته.

3- التحليل التجريبي

3-1 استكشاف أبعاد رأس المال الاجتماعي: تحليل العناصر الأساسية

بناءً على الفرضية القائلة بأن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد، بدأنا في دراستنا هذه بتحليل استكشافي للبنية الأساسية الموجودة في البيانات. واستخدمنا لهذا الغرض تقنية تحليل العناصر الأساسية (Principal component analysis PCA). إن تحليل العناصر الأساسية هي الطريقة الملائمة للكشف عن العلاقات "الكامنة" في مجموعة من المتغيرات. فإذا كان هناك عوامل وأبعاد مشتركة بين هذه المتغيرات، فإن هذا التحليل يتيح الفرصة أمام توزيع هذه المتغيرات في بضعة أبعاد. وفضلاً عن هذا، يتيح التحليل الفرصة لمعرفة الأوزان التي تعكس مدى مساهمة كل متغير في كل بُعد من الأبعاد.

ونقوم في هذه الدراسة بإجراء تحليل العناصر الأساسية لأربعة عشر مؤشراً لرأس المال الاجتماعي. وعند إجراء اختبار (Keiser- Meyer- Olkin) الذي يستخدم للتدليل على ملائمة العينة وإمكانية استخدام أسلوب تحليل العناصر، يتضح أن قيمته تبلغ 0.73، وهي أكبر من حدّ 0.5 المطلوب لمثل هذا النوع من الاختبارات.

نتج عن تحليل المكونات الأساسية خمسة عوامل تفسر 59% من التباين، ولقد اخترنا العوامل الثلاثة الأولى باعتبارها الأكثر أهمية. ويفسر العامل الأول 23% من إجمالي التباين، والعاملين الثاني والثالث 11% و10% على التوالي. أما العاملين الرابع والخامس فيفسران نسبة مئوية أصغر. وهكذا ومن أجل التوصل إلى هيكلية عوامل قابلة للتفسير السهل، قمنا بالاحتفاظ بالمكونات الثلاثة الأكثر أهمية.

تعكس العوامل الثلاثة التي تم اختيارها ثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعي. ويظهر شكل 1 توزع تجمع المؤشرات الأربعة عشرة في الأبعاد الثلاثة.

شكل 2: خارطة توزع المؤشرات على الأبعاد الثلاثة

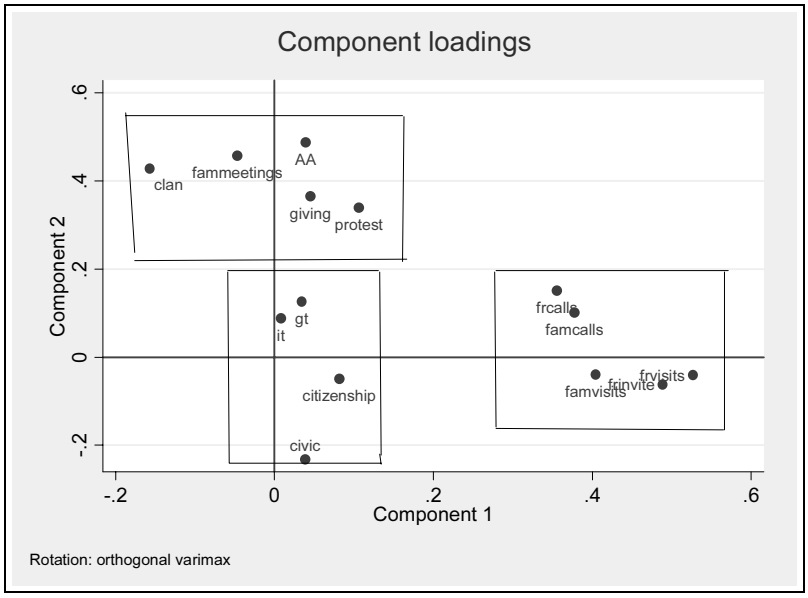

يظهر بوضوح أن البعد الأول يتعلق "بالروابط القوية" التي تتكون بين الأقارب والأصدقاء. ويحمل هذا البعد متغيرات مثل "الزيارات العائلية"، و"الاتصالات العائلية"، و"زيارات الأصدقاء"، و"الاتصالات بالأصدقاء"، و"دعوة الأصدقاء"، ويمكن تعريفه برأس المال الاجتماعي الترابطي. أما البعد الثاني فإنه يشير إلى نوع ضعيف من الشبكات، ويشتمل على المؤشرات ذات العلاقة بنشاط الجمعيات، والالتزام السياسي، واللقاءات والمناقشات، ويتعلق بشبكة العلاقات بين المعارف الذين يقررون طوعاً الانضمام إلى مثل هذه الشبكة. ويمثل هذا ارتباطاً مختلفاً عما هو الأمر بالنسبة للعلاقات التي تحدث في العائلة الواحدة وبين الأصدقاء. وهكذا فإن هذا البعد يدل على رأس المال الاجتماعي التجسيري.

أما البعد الثالث فيشتمل على المؤشرات المتعلقة بالثقة تجاه المؤسسات والمنظمات، وعادات السلوكيات المدنية. ونتفق هنا مع الأدبيات باعتبار الثقة والعادات المشتركة

ظاهرة متولدة تنشأ عن تعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري وتطوير المؤسسات. وعليه تعتبر الثقة نتيجة لرأس المال الاجتماعي. ويناقش كاسيدي ونارايان (2001 Narayan and Cassidy,) بالتفصيل الفارق بين مولدات ونتائج رأس المال الاجتماعي. ولا يعني تجاهل أهمية الثقة، إذ أن جانب "الثقة" في رأس المال الاجتماعي يعتبر أساسي لتقدم وفاعلية الدولة الحيوية. ولكن، نظراً لأن "الثقة" لا تتمثل بشبكة علاقات بنيوية منفصلة، وهو موضع اهتمامنا هنا، فإنها خارج نطاق البحث ونطاق تطوير مقياس لرأس المال الاجتماعي.

3-2 قياس رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري في الأراضي الفلسطينية

سوف نقوم الآن باستخلاص مقياس لكل من بعدي رأس المال الاجتماعي: مؤشر رأس المال الاجتماعي الترابطي (ونرمز له بـــ "sc_i^{bond}") ومؤشر رأس المال الاجتماعي التجسيري (ونرمز له بـــ "sc_i^{bridg}")، وفيما يلي المعادلة المستخدمة لاستخلاص كلا المؤشرين[4]:

$$sc_i^{bond} = \frac{\lambda_{fv}^2 famvisits_i}{\max - minvalue} + \frac{\lambda_{fc}^2 famcalls_i}{\max - minvalue} + \frac{\lambda_{frv}^2 friendvisits_i}{\max - minvalue} + \frac{\lambda_{fc}^2 friendcalls_i}{\max - minvalue} + \frac{\lambda_{fv}^2 friendinvite_i}{\max - minvalue}$$

$$sc_i^{bridg} = \frac{\lambda_{AA}^2 AA_i}{\max - \min value} + \frac{\lambda_{pr}^2 protest_i}{\max - \min value} + \frac{\lambda_{fm}^2 fammeeting_i}{\max - \min value} + \frac{\lambda_{cl}^2 clan_i}{\max - \min value}$$

ولقد تم أخذ متوسطات المتغيرين (sc_i^{bond}) و(sc_i^{bridg}) لكافة الأفراد بهدف الوصول إلى مؤشر شامل لكافة الأراضي الفلسطينية. وبما أن العينة ممثلة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن اعتبار هذه المؤشرات في الجدول 1 على أنها ممثلة لرأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري في الأراضي الفلسطينية.

[4] لمزيد من التفاصيل حول حساب كل مؤشر، راجع النسخة الإنكليزية من الدراسة.

يشير جدول 1 إلى وجود عجز واضح في رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية بالمقارنة مع رأس المال الاجتماعي الترابطي. وسندرس في الفقرة اللاحقة التباين في توزع هذه المؤشرات في المناطق المختلفة من الأراضي الفلسطينية.

جدول 1: رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري
في الأراضي الفلسطينية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الترابطي	2491	0.422316	0.211199	0	0.92
التجسيري	2508	0.139821	0.117888	0	0.761538

3-3 توزع رأس المال الاجتماعي بحسب المناطق الجغرافية

يظهر تصنيف وفرة رأس المال الاجتماعي الترابطي بحسب المناطق في الضفة الغربية أنه أعلى في شمال الضفة وجنوبها عما هو في الوسط (جدول 2). وقد يعود ذلك لكون شمال الضفة الغربية منطقة ريفية بشكل رئيسي حيث يعتمد معظم المواطنين هناك على نشاطات الزراعة العائلية. ولذلك فإن الروابط العائلية أكثر متانة مما هي عليه في وسط الضفة الغربية حيث نجد تركز النشاطات التجارية وأنشطة القطاع الثالث. كما أن جنوب الضفة تسود فيه التقاليد البدوية والتي من سماتها وجود العائلات الممتدة. ولذا فإنه ليس من المستغرب أن يكون رأس المال الاجتماعي الترابطي مرتفع هناك.

كما أن نمط الهجرة الداخلية قد يكون سبباً آخراً لهذه التباينات. حيث تجتذب رام الله موجات من الطلاب والقوى العاملة الجديدة، وعادة ما يؤدي هذا إلى نشوء نوع من "العلاقات الضعيفة" بين المهاجرين الذين يبتعدون عن محيطهم العائلي.

وبالإضافة إلى هذا، فإن بناء جدار الفصل في الشمال والجنوب حال دون وصول السكان إلى أراضيهم خلف الجدار مما قلص مصادر الدخل لكثير من العائلات في هذه المناطق وزاد من تفاقم المصاعب الناجمة عن الاحتلال. وكنتيجة لهذا أخذ دور العائلة الممتدة بالتزايد في مجال الحماية والتضامن بين أفرادها.

إن تدني مستوى رأس المال الاجتماعي الترابطي في قطاع غزة يبدو مستغرباً ومثيراً للجدل. وقد يكون ذلك عائداً إلى شكل تعريفنا لرأس المال الترابطي وإلى الحصار الاقتصادي المفروض على أهل القطاع منذ أكثر من ثلاث سنوات. بعض الأسئلة التي تقيس رأس المال الترابطي تتعلق بوتيرة دعوة الأهل والأقارب أو وتيرة الاتصال معهم. وربما هذا أصبح أقل بسبب العوز والحاجة. وتجدر الإشارة هنا إلى الدراسة التي أعدها سعيد وقزاز (1999) والتي تشير إلى إمكانية حدوث تقلص دور التكافل الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في ظل الأزمات والأوضاع الاقتصادية الصعبة نظراً لمحدودية الموارد. وقد ترجع الاختلافات في وفرة رأس المال الاجتماعي الترابطي بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى طبيعة الحياة الريفية في الضفة الغربية حيث العائلة الممتدة.

جدول 2: رأس المال الاجتماعي الترابطي في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
شمال الضفة	855	0.434255	0.219404	0	0.92
وسط الضفة	823	0.409188	0.207758	0	0.92
جنوب الضفة	609	0.434581	0.202424	0	0.92
قطاع غزة	204	0.388627	0.210282	0.015577	0.855385
المجموع	**2491**	**0.422316**	**0.211199**	**0**	**0.92**

أما بالنسبة لتقديرات رأس المال الاجتماعي التجسيري (جدول 3)، فإنها تؤكد على أن منطقة وسط الضفة الغربية هي الأوفر حظاً مقارنة لما هو عليه الحال في منطقتي الشمال والجنوب. أما القيم المسجلة لقطاع غزة فهي مماثلة للمناطق الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية. وهذه النتيجة متوقعة حيث أن منطقة وسط الضفة تحظى بجاذبية متزايدة في أوساط الجيل الشاب، كما أن الوزارات والبنى التحتية اللازمة للأنشطة الجماعية تتواجد بشكل أكبر في هذه المنطقة.

جدول 3: رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
شمال الضفة	864	0.132389	0.115518	0	0.591282
وسط الضفة	828	0.151215	0.128168	0	0.761538
جنوب الضفة	612	0.135376	0.106658	0	0.742564
قطاع غزة	204	0.138385	0.113632	0	0.528718
المجموع	**2508**	**0.139821**	**0.117888**	**0**	**0.761538**

3-4 توزع رأس المال الاجتماعي بحسب الخصائص الديمغرافية

إن مؤشر رأس المال الاجتماعي الترابطي هو أعلى لدى الرجال (0.43) منه لدى النساء (0.40). وقد يكون هذا عائداً لدور الرجل في الأسرة حيث أن المجتمع الفلسطيني مجتمعاً ذكورياً يمثل فيه الرجل العائلة، وقد يقوم أحياناً بالزيارات للأقارب نيابة عن الزوجة. وكذلك في مجال وفرة رأس المال الاجتماعي التجسيري، حيث يسجل الرجال نسبة أوفر (0.17) من النساء (0.10). وتعكس هذه النتيجة الحريات والإمكانيات المتدنية التي تتمتع بها المرأة في بعض المناطق المحافظة من المجتمع الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتعليم، تشير النتائج إلى أن الأفراد الأقل تعلماً يسجلون قيماً تساوي (0.41) من رأس المال الاجتماعي الترابطي، بينما يسجل أولئك الأفضل تعلماً نسبة أعلى بشكل واضح (0.44). ويظهر لدى الأفراد ذوي التعليم العالي مستوى أعلى من رأس المال الاجتماعي التجسيري يساوي (0.18) مقابل (0.12) للأقل تعلماً. وتتوافق هذه النتائج مع تلك التي توصل لها بوزنر وبيوكس (Biox and Posner, 1998) بأن ارتفاع رأس المال الاجتماعي الترابطي يمكن أن يعزز تطوير ونمو رأس المال الاجتماعي التجسيري.

جدول 4: رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري
في الأراضي الفلسطينية حسب خصائص الأفراد

	المجموعة	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي
النوع الاجتماعي			
رأس المال الاجتماعي الترابطي	ذكور	1253	0.437927
	إناث	1236	0.406642
رأس المال الاجتماعي التجسيري	ذكور	1261	0.176277
	إناث	1244	0.103042
التركيبة العمرية			
رأس المال الاجتماعي الترابطي	25-16	616	0.45687
	35-25	725	0.435167
رأس المال الاجتماعي التجسيري	25-16	621	0.145392
	35-25	729	0.150878
المستوى التعليمي			
رأس المال الاجتماعي الترابطي	التعليم العالي	1786	0.4126
	الأقل تعلماً	705	0.446931
رأس المال الاجتماعي التجسيري	التعليم العالي	1794	0.122009
	الأقل تعلماً	714	0.184576

وقد يعكس هذا أيضاً حقيقة أن إحراز مستوى مرتفع من التعليم وإمكانية الوصول إلى منصب اجتماعي مهم لا تترافق بالضرورة مع إهمال الشبكات العائلية في المجتمع الفلسطيني، حيث تبقى العائلة والعائلة الممتدة نواة أساسية في العلاقات الشخصية بين الناس.

وأخيراً فإن اختبار متوسط المقارنة بين الفئات العمرية المختلفة لم يظهر فروقاً بارزة قي توزع رأس المال الاجتماعي الترابطي أو التجسيري. ويعرض جدول 4 النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة.

4- نتائج وتوصيات

تسعى هذه الورقة إلى صياغة مقياس جديد لرأس المال الاجتماعي لاستكشاف الفوارق بين طبيعته الترابطية والتجسيرية. إن رأس المال الاجتماعي التجسيري، حيثما كان موجوداً، يعتبر مساهماً أساسياً في بناء المجتمعات والدول. وتشير الأدبيات حول مجتمعات ما بعد الصراع إلى المقدرة الكامنة في الشبكات التجسيرية في تسهيل العمل الجماعي وتقوية العقد الاجتماعي في الدول.

يؤكد تحليل البيانات المقدم هنا وجود بنية هيكلية ذات أبعاد ثلاثية لرأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. ويشير التحليل كذلك إلى أن الروابط القوية هي الأكثر تطوراً من تلك الضعيفة. كما تظهر الدراسة أن هناك عجزاً واضحاً في رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية.

على صانعي السياسات أن يبقوا متيقظين إلى خصائص رأس المال الاجتماعي هذه في الأراضي الفلسطينية عندما يصيغون مبادراتهم؛ بشكل يضمن الاستفادة القصوى من القدرات الكامنة في شبكات رأس المال الاجتماعي في فلسطين.

إن رأس المال الاجتماعي التجسيري يمكن المواطنين من تطوير أشكال من التعاون والشراكات بين المجتمع والمؤسسات الرسمية، وهذا من شأنه أن يساعد على استنباط أشكال جديدة من العقد الاجتماعي اللازم لبناء الدولة الفلسطينية بعد عقود من الاحتلال. ولعل وجود الحس القوي بالعائلة يتيح أيضاً الفرصة أمام تعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري.

ويبقى التحدي أمام صانعي السياسة لابتكار الاستراتيجيات الملائمة والتي من شأنها أن تطور بنية الشبكات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وتعزيز ظهور رأس المال

الاجتماعي بطبيعته التجسيرية ليكون مكملاً للجهود السياسية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة.

الأمن الغذائي ودور الشبكات الاجتماعية
في الضفة الغربية

1- مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت المساعدات المقدمة من الأهل والأصدقاء تسهم في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية أكثر من أنواع المساعدات الأخرى.

تم تسليط الضوء على أهمية المساعدات المقدمة من الأهل والأصدقاء في التقرير الذي صدر مؤخراً عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي (2009). أظهر التقرير أن 18% من الأسر التي تتلقى مساعدات في الضفة الغربية تعتبر الأقارب والأصدقاء مصدرها الأول للحصول على المساعدة. بينما تعتبر 27٪ من الأسر المستفيدة أن الأصدقاء والأقارب هما المصدر الثاني للحصول على المساعدة، وتعتبر 36٪ من الأسر أن الأصدقاء والأقارب هما المصدر الرئيسي الثالث. يوضح الجدول 1 أهمية الأهل والأصدقاء كمصدر للمساعدة مقارنة بالمساعدة المقدمة من المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية. ويستفاد من الجدول أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي المصدر الأول للمساعدة لـــ 21٪ من الأسر التي تتلقى المساعدة، في حين تعتبر 6% فقط من الأسر أن المنظمات الدولية (إذا ما استثنينا الأونروا) هي مصدرها الأول للمساعدة.

يتميز المجتمع الفلسطيني بثرائه على صعيد شبكات العلاقات الاجتماعية ووفرة رأس المال الاجتماعي الترابطي. وتشكل العلاقات العائلية والعلاقات مع الأصدقاء شبكة حماية أثبتت فعاليتها في التأقلم مع الصعوبات الحياتية خلال سنوات الاحتلال الطويلة. ويطلق على هذه العلاقات القوية مع أفراد العائلة والأصدقاء اسم رأس المال الاجتماعي الترابطي (انظر الدراسة السابقة في هذا الكتاب).

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى مساهمة مساعدات العائلة والأصدقاء في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. ونسعى في الدراسة إلى إثبات

أن خطر وقوع الأسرة في حالة انعدام الأمن الغذائي هي أقل فيما إذا كان مصدر مساعداتها الأول الأهل والأصدقاء مقارنة فيما إذا كان مصدر مساعداتها الأول المؤسسات الحكومية أو الدولية. تفترض هذه الدراسة بأن المساعدات من العائلة والأصدقاء لها أثر كبير في تحسين ظروف الأمن الغذائي، نظراً لأن المساعدات من خلال هذه القنوات لها نفس الفعالية لتلك المقدمة عبر برامج المساعدات الرسمية إن لم يكن أكثر. وتمتاز هذه المساعدات أيضاً بأنها قد لا تعاني من السلبيات التي تترافق مع المساعدات الرسمية (مثل التبعية طويلة الأمد). يمكن لهذا الافتراض إذا ما ثبتت صحته أن يدلنا على إجراءات سياساتية تعزز من فعالية برامج المساعدات الرسمية.

جدول 1: تقييم الحاصلين على مساعدات
في الضفة الغربية لأهمية مصادر المساعدات (%)

مصدر المساعدة	المصدر الأول	المصدر الثاني	المصدر الثالث
المجالس المحلية	8	6	4
السلطة الوطنية الفلسطينية	21	29	25
الأونروا	35	22	16
مؤسسات أهلية محلية	3	2	3
مؤسسات أهلية دولية	6	4	2
مؤسسات دولية	6	7	11
هيئات ومؤسسات إسلامية	1	1	1
الأهل والأصدقاء	18	27	36
مصادر خاصة	1	2	1

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، تموز 2009.

تستخدم الدراسة في التحليل البيانات والمعلومات التي توفرت من مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الضفة الغربية في تموز 2009. ولقد أظهر هذا المسح أن مناطق الضفة الغربية المختلفة تعاني بدرجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي. لذا فإن دراستنا الحالية تقترح اتباع منهجية تأخذ في الاعتبار التباين في خصائص الأسر والتباين في مكان الإقامة وتأثير ذلك على انعدام الأمن الغذائي.

2- مراجعة الأدبيات

عايشت الأسر الفلسطينية خلال العقد الأخير أحداثاً صعبة للغاية. فمنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000 تدهورت الأوضاع الحياتية بشكل كبير. ولقد قامت إسرائيل بفرض إغلاق صارم للغاية حول الضفة الغربية وداخلها، كما قامت ببناء جدار الفصل ومصادرة الأراضي. وبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية الأصوات في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في تشرين الثاني2006، ازداد تدهور الحالة السياسية. وأدت نتيجة الانتخابات إلى مقاطعة دولية للحكومة وتجميد المعونات حتى منتصف العام 2007، إضافة إلى تجميد تحويلات موارد المقاصة من إسرائيل. وقد ساهم كل ذلك في دخول الاقتصاد الفلسطيني في أزمة حادة.

جدول 2: أبرز المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بين 1999 و2008

المؤشر	1999	2008
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار، سنة الأساس 1996)	3,484.1	2,987.2*
الإنتاج الزراعي (مليون دولار، سنة الأساس 1996)	611.4	494.1*
معدل البطالة (%)	11.8	26
العمالة في إسرائيل والمستوطنات (%)	23	11.6
المساعدات الغذائية (ألف طن)	38	185*
العجز في الموازنة قبل المساعدات (مليون دولار)	469	1492.8
المساعدات الخارجية (مليون دولار)	497	1763.1
معدل الفقر (% على أساس الاستهلاك)	20	30.3*
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1996)	119.9	154.4*

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), national accounts (various issues), labour force survey (various issues), consumer price index (various issues), poverty (2006, 2007). Agricultural production data from Srouji and Ghazawneh (2009). Food aid provided data from Interfais (International Food Aid Information System-WFP). Assistance data from MAS, PCBS and PMA (2009b).

* البيانات للعام 2007

ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. وصلت البطالة في العام 2008 إلى 26٪ مقارنة بـــ 11.8٪ في العام 1999 (ماس، الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، 2009). كما تدهورت معدلات الفقر أيضاً، ووصلت إلى 57.2٪ في العام 2007، حسب تعريف الفقر على أساس الدخل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008). ولم تكن معدلات الفقر على أساس الاستهلاك في حال أفضل كثيراً: يذكر التقرير بأن 30.3٪ من الأسر الفلسطينية كانت تحت خط الفقر في 2007. ويعرض الجدول 2 أبرز المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية بين عامي 1999 و2008.

2-1 حالة الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

قام مؤتمر القمة العالمي للغذاء (1996) بتعريف الأمن الغذائي على أنه: "[يتحقق] عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بالإمكانية الفيزيائية والاقتصادية للحصول على كميات كافية للوفاء باحتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة". ويحتوي هذا التعريف على أربعة عناصر:

- توفر الغذاء– يجب أن يكون الغذاء متوفراً سواء كان ينتج محلياً أم يتم استيراده.
- الوصول للغذاء– ينبغي أن يتمكن جميع الأفراد من الوصول إلى موارد كافية لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- الاستقرار الغذائي– ضمان الحصول على غذاء كاف بشكل دائم دون خوف من هزات طارئة.
- استخدام الغذاء – أن يتم استهلاك الغذاء ضمن ظروف صحية كافية، وبتوفر المياه النقية والرعاية الصحية.

وتؤكد تقارير منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والأونروا، على أن مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية تكمن في الوصولية إلى الغذاء

أكثر منها في توفر الغذاء. وهذا بدوره يؤثر على استقرار واستخدام المواد الغذائية (FAO and WFP (2003); FAO and WFP (2007); FAO, WFP and UNRWA (2008)). إن العوامل الرئيسية التي تحول دون القدرة الفيزيائية إلى الوصول للغذاء تأتي من القيود الشديدة التي يفرضها جيش الاحتلال على حركة الناس والبضائع. إن الإغلاقات ونقاط التفتيش والجدار العازل تجعل التجارة الداخلية بين القرى والمدن صعبة للغاية ومكلفة، فهي تعزل المناطق الزراعية عن الأسواق في المدن وتحد من فرص العمل. كذلك يتولد انعدام الوصولية الاقتصادية للغذاء من تدهور الدخول وتدهور الظروف المعيشية نظراً لارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع التجارية. كل هذه الظروف تجعل من الأراضي الفلسطينية "حالة خاصة" بين البلدان ذات الدخل المنخفض. إذ أن مشكلة انعدام الأمن الغذائي في تلك البلدان تأتي غالباً من عدم توافر الغذاء. أما في الأراضي الفلسطينية فإن الغذاء متوفر كما تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، وتأتي المشكلة من الوصول إليه أو الوصول إلى الموارد المالية لشرائه. في واقع الأمر، تقوم التقارير الحديثة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي (2008 و2009) بتسليط الضوء على الأعداد المتزايدة من الناس الذين يعتمدون على المساعدات الغذائية.

انعدام الأمن الغذائي في فلسطين

يتولد انعدام الأمن الغذائي في فلسطين في المقام الأول من خلال السياسة التي يتبعها المجتمع الدولي الذي ينظر إلى مشكلة انعدام الأمن الغذائي على أنها مشكلة تقنية أو طبيعية. ما يحتاجه الفلسطينيون فعلياً ليس الحصول على المساعدات الغذائية بل استعادة حرية الحركة والعمل (Kanafani and Al-Botmeh, 2008).

2-2 رأس المال الاجتماعي الترابطي في الأراضي الفلسطينية

طور الفلسطينيون منذ وقت طويل شبكة العلاقات الاجتماعية مع الأهل والأصدقاء "رأس المال الاجتماعي الترابطي" للتغلب على المصاعب التي يعانون منها على الصعيد السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من مواجهة الفلسطينيين ظروفاً صعبة للغاية، فإن قدرة التكيف الاجتماعي لدى الفلسطينيين جديرة بالملاحظة. وقد أشارت دراسة للبنك الدولي عام 2003 إلى هذا بجلاء: " من الجدير بالملاحظة بقاء المجتمع الفلسطيني متماسكاً بالرغم من العنف والمصاعب الاقتصادية والإحباط اليومي والعيش تحت نظام منع التجول والإغلاقات، إذ ما زال الإقراض والمشاركة منتشر بشكل واسع بين العائلات التي بقيت بغالبيتها محافظة على حيويتها وتماسكها. ولقد تمكن المجتمع الفلسطيني من التعايش مع مستويات من البطالة التي كان يمكن أن تدمر العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية".

تدل مراجعة الأدبيات حول الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة ومعهد ماس (2008)، على أن شبكات الدعم الاجتماعية غير الرسمية هي الآلية الأقوى للمحافظة على تماسك المجتمع. في حين يلعب القطاع العام والقطاع الخاص أدوار أقل أهمية. ويمكن تفسير هذا بأن الاحتلال الإسرائيلي عمل على تدمير القطاع العام على مدى عقود. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية أنشئت منذ العام 1994، إلا أن القطاع العام لا يزال يعاني من نقص في التمويل والكفاءة. أما القطاع الخاص فلا يزال في مرحلة النمو وهو عرضة للأزمات الاقتصادية المتتابعة. ومن ناحية أخرى، فإن عمل المنظمات الدولية يبقى محكوماً بالظروف السياسية المتقلبة. وأوضح مثال على ذلك توقف المجتمع الدولي عن الدعم المالي للسلطة الوطنية بعد انتخابات العام 2006.

لقد تعززت شبكات الضمان الاجتماعي غير الرسمية في المجتمع الفلسطيني خلال العقود الماضية. ويمكن اعتبار هذه الشبكات بمثابة إستراتيجية تأقلم لتحمل الصعوبات الناجمة عن الاحتلال. وتشير دراسة هلال والمالكي وشلبي (1997) بأن هناك مجموعة

من العوامل التي تسهم في تعزيز شبكات التضامن الاجتماعي غير الرسمية. من بين هذه العوامل الإحساس بعدم الأمان واللاستقرار؛ وهي ما تجعل الأفراد يتمسكون بعلاقات القربى والجوار وبالقيم التقليدية. ولقد شهد المجتمع الفلسطيني تحولاً من العمل الزراعي إلى العمل المأجور. ونظراً لأن أجر العمل المأجور أقل استقراراً، فإن شبكة الأمان العائلية تصبح مهمة. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن الآفاق المسدودة للحلول السياسية في المنطقة ولفرص التنمية الاقتصادية، دعمت تعزيز الروابط العائلية والتضامن الأهلي. ويضاف إلى ذلك ضعف المؤسسات الحكومية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية، فضلاً عن الدور الذي لعبته تحويلات الأقارب من الخارج.

هذه العوامل مجتمعة تشير إلى أهمية دراسة الشبكات غير الرسمية، على اعتبار أنها خياراً استراتيجياً للتخفيف من مشكلة انعدام الأمن الغذائي. ويشير (Bowles and Gintis, 2002) بأن الشبكات غير الرسمية هي شكل من أشكال "حكم المجتمع لنفسه". فالشبكات الاجتماعية هي هيئات مكملة للدور الذي تلعبه الحكومة وللدور الذي يلعبه السوق. وتمتاز هذه الشبكات بان تفاوت درجة المعلومات بين أفرادها قليل. بكلمات أخرى، إن الشبكات الاجتماعية يمكن أن توفر مساهمات مكملة ومهمة للحكومة في المجتمع، وسد الثغرات التي تعجز الحكومة أو قوى السوق عن فعلها بسبب نقص المعلومات.

يشير الجدول 3 إلى مجموعتين من متلقي المساعدات في الضفة الغربية: أسر اللاجئين وأسر غير اللاجئين. وكما يبدو واضحاً من الجدول فإن المصدر الرئيسي للمساعدات لهاتين الفئتين هو مختلف. إذ أن معظم المساعدات التي تتلقاها أسر اللاجئين مصدرها تأتي من المنظمات الدولية ولا تعتمد هذه الأسر على الشبكات غير الرسمية أو على مساعدات السلطة الوطنية الفلسطينية. على العكس من ذلك، فإن الأسر غير اللاجئة تعتمد بشكل كبير على العائلة والأصدقاء. وعلى الرغم من الطبيعة الوصفية البحتة لهذه الإحصاءات الأولية، إلا أنها تعطي فكرة مثيرة للاهتمام. وسوف نقوم بالبحث مزيداً حول هذا الأمر في النموذج التجريبي فيما بعد.

جدول 3: التباين في الاعتماد على الشبكات غير الرسمية بين أسر اللاجئين وأسر غير اللاجئين في الضفة الغربية

	مصدر المساعدات الأول					
وضع الأسرة	**وكالات دولية**		**السلطة الوطنية الفلسطينية**		**الأهل والأصدقاء**	
لاجئة	72%	498	14%	54	30%	80
غير لاجئة	27%	190	85%	325	69%	184
المجموع		**688**		**379**		**264**

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، 2009.

2-3 التباين بين المحافظات

تتباين حدة انعدام الأمن الغذائي حسب المناطق الجغرافية. وتشير أدبيات الاقتصاد الصحي والجغرافيا الطبية إلى التأثير المتزامن للخصائص الفردية والموقع الجغرافي على السلوك الصحي للأفراد (Duncan et al., 1993; Jones and Moon, 1993).

يوجد في الضفة الغربية 11 محافظة، تتسم بفروقات اجتماعية واقتصادية هامة فيما بينها. وتتأثر فرص العمل والظروف المعيشية فيها بأحوال السياسة الأمنية الإسرائيلية ونظم الإغلاقات والتوسع الاستيطاني. وهي اختلافات لا يمكن للتحليل أن يتجاهلها. يبين الشكل 1 نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي موزعة حسب المحافظات في الضفة الغربية. ويظهر هناك تفاوت كبير بين المحافظات، حيث توجد أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي في جنين والخليل وطوباس. وعلى العكس من ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي أقل وضوحاً في محافظة سلفيت. ونظراً لهذه الفروقات الهامة، فإن منهج التحليل الذي سنطبقه يأخذ بالاعتبار عند دراسة الأمن الغذائي الخصائص المميزة للأسر، إلى جانب خصائص المحافظات التي تقيم فيها الأسر.

شكل 1: نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي
في محافظات الضفة الغربية

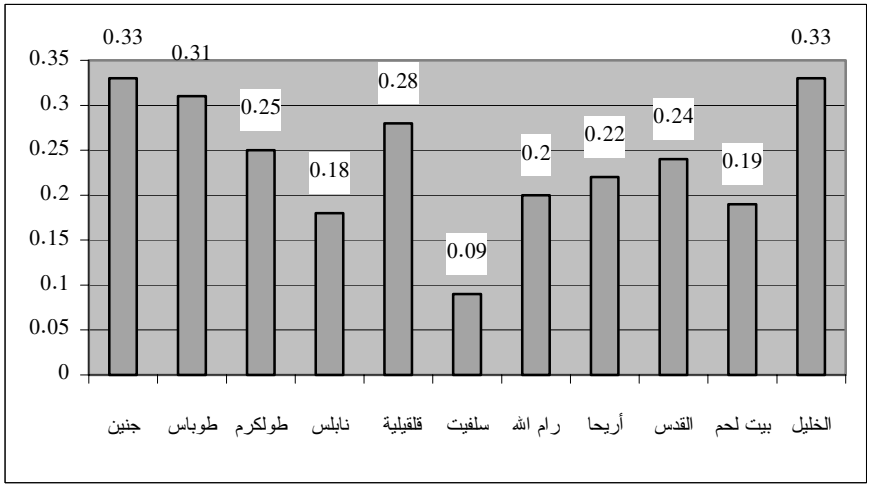

المصدر: مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، 2009.

3- المنهجية: منهج متعدد المستويات

قمنا بتطبيق نموذج الاحتمالية متعدد المستويات (multilevel probit model) لمعرفة مدى مساهمة المساعدات المقدمة من الأهل والأصدقاء في التخفيف من مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. تكمن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ بالحسبان إضافة إلى خصائص الأسر، الظروف الجغرافية والسياقية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ومن المؤمل أن يفسر ذلك الاختلافات في معدلات انعدام الأمن الغذائي بين محافظات الضفة الغربية. إن مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية تكمن في "الوصولية" إلى الغذاء. ولكن مشكلة الوصولية قد تعود إلى عوامل خارجة عن سيطرة سلوك الأسر، كالإغلاقات الإسرائيلية والتوسع في بناء المستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية. هذه العوامل قد تكون مسؤولة عن اختلاف مستويات الأمن الغذائي بين محافظات الضفة الغربية. كذلك قمنا بأخذ معدلات النمو السكانية في كل محافظة ومعدلات نمو التشغيل بعين الاعتبار.

على عكس النماذج التي تأخذ خصائص الأسر وحدها كأداة للتحليل، فإن نموذج الاحتمالية متعدد المستويات يمتاز بتفسير الاختلافات القائمة بين المجموعات والتي تعود إلى عوامل أخرى غير خصائص الأسر. وتشتمل خصائص الأسر المميزة في هذا النموذج على العوامل التالية: التعليم، حالة اللجوء، نسبة المساعدات من الدخل الكلي، تنوع الدخل، قدرة الأسرة على الصمود في أوقات الأزمات، وكذلك المصدر الأهم للمساعدة (الأهل والأصدقاء، أم المؤسسات الحكومية، أم المؤسسات الدولية). أما الخصائص على مستوى المحافظة فتشمل التالي: عدد أيام الإغلاقات الإسرائيلية في كل محافظة خلال العام 2009، عدد المستوطنات الإسرائيلية في كل محافظة، معدل النمو السكاني، وكذلك معدلات نمو التشغيل. لمعرفة طريقة حساب كل متغير من المتغيرات راجع الملحق 1. ولقد تم إطلاق اسم "النموذج الجزئي" على العوامل المتعلقة بخصائص الأسر، واسم " النموذج الكلي" على العوامل المتعلقة بخصائص المحافظات[5].

[5] لمزيد من التفاصيل حول بناء النموذج الجزئي والكلي، انظر النسخة الإنكليزية من الورقة.

3-1 النتائج التجريبية

أظهرت نتائج التحليل أن العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والمواصفات الخاصة بالأسر (النموذج الجزئي) كان لها الإشارة المتوقعة، سلباً مع بعض العوامل وإيجاباً مع عوامل أخرى (انظر الجدول 4 من النسخة الإنكليزية). حمل متغير التعليم الإشارة السالبة: أي كلما كان رب الأسرة أكثر تعلماً تكون الأسرة أقل عرضة لانعدام الأمن الغذائي. أما بالنسبة لحالة اللجوء، فإن اللاجئين هم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، هذه النتيجة الأخيرة تتفق مع نتائج تقرير منظمة الزراعة والأغذية وبرنامج الغذاء العالمي (2009). كما أن تنوع مصادر الدخل يقلل من العرضة لانعدام الأمن الغذائي.

أكد النموذج الجزئي الذي يشتمل على المساعدة المقدمة من الأهل والأصدقاء كأهم مصدر للمساعدة، أن هذه المساعدات تقلل من العرضة لانعدام الأمن الغذائي. أما عند دراسة الأمر بالعلاقة مع المساعدات الحكومية ومساعدات المؤسسات الدولية، فإن الإشارة كانت موجبة: أي كلما زادت المساعدات كلما زادت العرضة لانعدام الأمن الغذائي.

أحد الأسباب وراء هذه المفارقة يعود على تذبذب المساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية والحكومية. ففي الأوقات التي تزيد فيها هذه المساعدات، يزيد اعتماد الأسر عليها. وحينما يتوقف تدفقها تصبح الأسر أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي لعدم توفر مصادر دخل أخرى.

لا يستطيع النموذج الجزئي تقديم تفسيرات لاختلاف مستويات الأمن الغذائي بين محافظات الضفة الغربية كما ذكرنا سابقاً. لذا تم إقحام "النموذج الكلي" الذي يتعلق بالمتغيرات بين المحافظات إضافة إلى النموذج الجزئي. أظهرت نتائج تحليل النموذج الكلي أن زيادة عدد المستوطنات في المحافظات له علاقة عكسية مع انعدام الأمن الغذائي. وهذا يتوافق مع تقرير منظمة الزراعة والأغذية وبرنامج الغذاء العالمي (2009) الذي يشير إلى أن معدلات انعدام الأمن الغذائي هي أقل بين الأسر التي يعمل

معيلها في إسرائيل أوالمستوطنات. أما عدد أيام الإغلاقات فكانت على علاقة طردية مع انعدام الأمن الغذائي، نظراً لأن الإغلاق يعيق الوصولية لمصادر الدخل. كما أن معدل النمو السكاني في كل محافظة على علاقة طردية قوية مع انعدام الأمن الغذائي. أما النتيجة المفارقة فهي أن معدل نمو التشغيل في كل محافظة على علاقة طردية مع انعدام الأمن الغذائي. هذه نتيجة مفارقة إذ أنها تقول أن زيادة العمالة تزيد انعدام الأمن الغذائي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بفكرة الطرد (crowding out). مسألة الطرد شائعة في أدبيات رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية. وهي تقول أن الفرد يمكن له الحصول على مساعدة من شبكة علاقاته العائلية عندما يكون عاطلاً عن العمل، ولكن حالما يحصل على عمل فإن المساعدة تنتقل إلى شخص آخر. وفي حال كان أجر الفرد لقاء عمل أقل من المساعدة التي كان يتلقاها من شبكة علاقاته العائلية، فإن احتمالية تعرضه لانعدام الأمن الغذائي ستزداد[6].

بعد دراسة العلاقة بين خصائص الأسر والمحافظات مع الأمن الغذائي يتوجه التحليل نحو قياس احتمالية تعرض الأسر لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم هو الأهل والأصدقاء مقارنة مع إذا ما كان مصدر المساعدة الأهم هو المؤسسات الدولية أو الحكومية. لحساب ذلك قمنا باستخدام نسبة الأرجحية (odds ratio)[7]، وهي نسبة تشير إلى احتمالية حدوث أمر دون الآخر. ولقد تم الوصول على النتائج التالية: هناك 70% احتمالية أقل للتعرض لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم للأسرة هو الأهل والأصدقاء مقارنة بالمؤسسات الحكومية.

وجاءت النتائج مشابهة عند مقارنة المساعدة المقدمة من الأهل والأصدقاء بالمساعدة المقدمة من المؤسسات الدولية: هناك 62% احتمالية أقل للتعرض لانعدام الأمن الغذائي عندما يكون مصدر المساعدة الأهم للأسرة هم الأهل والأصدقاء مقارنة مع المؤسسات الدولية.

---

[6] السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا يعمل الأفراد إذن إذا كان العمل يجعلهم في وضع أسوأ؟ والجواب يتعلق بفكرة التضامن الاجتماعي ذاتها، إذ ان الأفراد يتعرضون لضغط اجتماعي ورغبة ذاتية لتقليص اعتمادهم على العائلة والأصدقاء.

[7] لمعرفة طريقة حساب نسبة الأرجحية، راجع النسخة الإنكليزية من الورقة.

ومن المهم بمكان أن نؤكد هنا أن هذه النتائج يجب أن لا تفسر على أن المساعدات الرسمية أو مساعدات المؤسسات الدولية هي غير مهمة أو مجرد هدر للأموال. كل ما تقوله هو أن شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تلعب دوراً بالغ الأهمية في التقليل من انعدام الأمن الغذائي.

4- النتائج والتوصيات

توفر هذه الدراسة صورة واضحة عن التفاعل بين الشبكات الاجتماعية غير الرسمية (رأس المال الاجتماعي الترابطي) والأمن الغذائي في الضفة الغربية. فلقد أظهرت النتائج أن المساعدات غير الرسمية تلعب دوراً أساسياً في الحد من انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن يتولد عن هذا توصيات سياساتية من شأنها دعم الأمن الغذائي.

أولاً، إن الأسباب الرئيسية للفقر ليست منوطة فقط في نقص الدخل ولكن أيضاً في قصور شبكات العلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي. تعتمد العائلات الفقيرة غير اللاجئة في الضفة الغربية على المساعدات غير الرسمية بشكل أكبر من العائلات اللاجئة التي تتلقى معظم مساعداتهم من الوكالات الدولية. وهذا يقترح أن السياسات الفعالة يجب أن ترمي إلى تحفيز الأرضية اللازمة ليتمكن المواطنون من زيادة رأس مالهم الاجتماعي، عوضاً عن التركيز على المساعدات الغذائية فحسب. بكلمات أخرى، إن سياسات توزيع المساعدات الغذائية يجب أن تكون مكمّلة للسياسات التدخلية التي تعالج الأصعدة الاجتماعية الأخرى للأسر.

وبشكل أكثر تحديداً، إن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يمثل ثروة مهمة للعائلات ، تتيح لها تجنب الوقوع في انعدام الأمن الغذائي. ولكن، عندما يكون معظم أعضاء الأسرة أو الشبكة الاجتماعية بكاملها تحت خط الفقر، فإن رأس المال الاجتماعي في هذه المجموعة تكون له عواقب سلبية وليس إيجابية. إذ أن هذا يزيد من احتمالية وقوع الأسرة في فخ الفقر. إن سياسات توزيع الغذاء هي سياسات إغاثية في معظم الحالات، وهي دائماً حلول قصيرة الأمد. ويمكن أن تصبح حلولاً غير فعالة ومحبطة على المدى الطويل من حيث فشلها في كسر حلقة الفقر.

إن التدخل عن طريق زيادة التعليم يمكن أن يكون له أثر ايجابي قوي، ليس فقط على مستوى الأفراد أو العائلات، ولكن أيضاً على المستوى الكلي الجمعي. إن دراستنا تشير

إلى أن الأفراد الأكثر تعلماً لديهم احتمالية أكبر للمشاركة في شـبكات متنوعـة. وأن المتعلمين يحصلون على وظائف أفضل وعلى مداخيل أعلى، وبالتالي فإنهم يحـصلون على دعم الأقرباء والمعارف عند الحاجة نظراً لأن قدرتهم على السداد فـي المـستقبل عالية. وفي ظل غياب نظام سياساتي مكمل، فإن فخ الوقوع في الاعتمادية الدائمة على المساعدات الرسمية يمكن أن يقلل من فرص التخلص من انعدام الأمن الغذائي.

الصعيد الثاني المهم هو أن السياسات يجب أن تصمم بحيث تقلل من "الطرد" وتكاليفه. إذ تشير النتائج التجريبية لهذه الدراسة على مفارقة وهي أن التشغيل والعمل يمكـن أن يؤديا إلى زيادة احتمالية انعدام الأمن الغذائي، وهذا يمكن أن يعـود علـى انخفـاض الأجور (عوائد العمل). يمكن لبعض السياسات أن تنقل الأسر من البطالة إلى التشغيل، ونتيجة لذلك، فإن هذه الأسر تفقد حقها في الحصول على مساعدات مجانية من الجهات غير الرسمية. وطالما كان أجر العمل الجديد هذا غير كاف لتعويض ما كانت العائلـة تحصل عليه من شبكة الأقارب والأصدقاء، فإن العائلة تصبح في وضـع أسـوأ مـن السابق.

أخيراً، هناك ملاحظة ملفتة للنظر تتعلق بالإغلاق، أي الطوق الفيزيائي الـذي يحـول دون الوصولية إلى الغذاء في الضفة الغربية. يظهر التحليل أن العائلات التي تقيم فـي مناطق تتعرض أكثر من غيرها للإغلاق، تعاني من احتمالية أكبـر لانعـدام الأمـن الغذائي. وعلى أي جهة تعمل في حقل وضع السياسات أن تأخذ هـذه المـسألة بعـين الاعتبار إذ يؤكد تحليلنا على أهمية الموقع الجغرافي. إن مكان الإقامـة حالـه كحـال المواصفات الخاصة بالعائلة، تلعب دوراً في تحديد حالة الأمن الغذائي. هذا يعني بـأن استهداف المناطق المحاصرة والأقل حظاً والمهمشة يجب أن تكون في صلب سياسات تحقيق الأمن الغذائي.